النظرة الاسرائيلية لمفاعيل زيارة ابن سلمان الى واشنطن

ترجمات طوى

كتب الباحثان إلداد شافيت ويويل جوزانسكي، في معهد بحوث الأمن القومي الاسرائيلي مقالة في 27 نوفمبر 2025 بعنوان "محور واشنطن - الرياض: التحالف الذي يشكل الشرق الأوسط والتحدي الذي تواجهه إسرائيل" وفيما يأتي ترجمة المقال:

عكست زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى واشنطن - والتي كان تصنيف المملكة السعودية "حليفًا رئيسيًا من خارج الناتو" في صميمها - جهدًا أمريكيًا لحصر الرياض بشكل أقوى في المعسكر الأمريكي في عصر التنافس بين القوى العظمى. بالنسبة للولايات المتحدة، يعني هذا تعميق الإطار الأمني مع المملكة السعودية، وضمان استثمارات كبيرة والوصول إلى التقنيات المتقدمة، ودمج هذه الخطوة في هيكل إقليمي مبني على اتفاقيات إبراهيم والتطبيع التدريجي مع "إسرائيل". سيشمل هذا المسار أيضًا مسارًا لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. بالنسبة إلى المملكة السعودية، تم توظيف ثقلها الاقليمي في هذه الزيارة مقابل ضمانات أمنية، والوصول إلى أسلحة وتقنيات متقدمة، والتقدم نحو مشروع نووي مدني - مع الحفاظ على مساحة للمناورة في مواجهة الصين وروسيا. من وجهة نظر "إسرائيل"، يمثل هذا التطور ترسيخًا للانخراط الأمريكي طويل الأمد في المنطقة، وقد يتيح تحقيق اختراق مع المملكة السعودية. في الوقت نفسه، يُشكل هذا الأمر مخاطر على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل، ويُرسي سابقة إقليمية للقدرة النووية المدنية في الخليج، ويسمح بصياغة ترتيبات أمريكية سعودية قد تتجاوز "إسرائيل". يجب

على "إسرائيل" تعميق حوارها مع واشنطن (والرياض)، وتحديد الخطوط الحمراء إلى جانب مساحة سياسية مرنة، والتأثير على الجانب الفلسطيني في أي عملية تطبيع بين "إسرائيل" والمملكة السعودية.

شكّلت زيارة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، إلى واشنطن مرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية السعودية. تشمل التفاهمات المُعلنة تحسينًا كبيرًا في التعاون الأمني بين البلدين؛ وموافقة الرئيس الأولية على بيع طائرات إف-35 للمملكة السعودية؛ واستثمارات سعودية في الولايات المتحدة قد تصل إلى تريليون دولار؛ ومباحثات متقدمة، وإن لم تُختتم بعد، حول مشروع نووي مدني. سعى كلا البلدين إلى تحقيق أهداف استراتيجية خلال الزيارة، والتي سيُشكل تحقيقها بشكل مباشر الشرق الأوسط في السنوات القادمة.

منظور إدارة ترامب

في السنوات الأخيرة، عزّزت المملكة السعودية علاقاتها الاقتصادية وعلاقات الطاقة مع الصين وروسيا، بدءًا من اتفاقيات النفط في إطار أوبك+ وصولًا إلى التعاون في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية. من منظور واشنطن، تهدف الجهود المبذولة لإثبات أن المملكة السعودية حليف استراتيجي إلى الحد من خطر "ميل الرياض شرقًا" وضمان بقاء توجهها الاستراتيجي متوافقًا مع الولايات المتحدة.

تعزيز الشراكة الاقتصادية والتكنولوجية

خلال الاجتماع، وُعِدَ باستثمارات سعودية واسعة النطاق في الولايات المتحدة، بما في ذلك في مجالي الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية. وتحرص إدارة ترامب على مساعدة المملكة السعودية على تحقيق طموحها في ترسيخ مكانتها كـ"مركز للابتكار" في المنطقة (كجزء من رؤية السعودية 2030)، وترسيخ هذا الطموح من خلال استثمارات سعودية ضخمة في البنية التحتية الأمريكية، والطاقة، والتكنولوجيا الفائقة، والصناعات المتقدمة. في الوقت

نفسه، تتوقع واشنطن من السعودية أن تتوافق مع بعض اللوائح الأمريكية المتعلقة بالتقنيات الحساسة، لا سيما في تعاملاتها مع الصين.

رؤية ترامب لهيكلية إقليمية جديدة

تعتبر إدارة ترمب وقف إطلاق النار في غزة وإطلاق سراح الرهائن الأحياء المحتجزين لدى حماس خطوة أولى في خطة لتوسيع نطاق اتفاقيات إبراهيم، ودمج المملكة السعودية في إطار أمني واقتصادي إلى جانب "إسرائيل"، ونقل جزء كبير من عبء الاستقرار الإقليمي إلى الشركاء الإقليميين أنفسهم. في ظل هذه الخلفية، ناقش الرئيس وولي العهد تعزيز التطبيع بين المملكة السعودية و"إسرائيل". وأكد الرئيس ترامب على التطبيع كرافعة لهيكلية إقليمية جديدة قائمة على التعاون الاقتصادي والأمني. وعرض بن سلمان مطالب المملكة السعودية الأولية لتحقيق هذا الهدف، وأبرزها الضمانات الأمنية الأمريكية، وحزمة من الأسلحة المتطورة، وموافقة "إسرائيل" على خطة "لا رجعة فيها" لإقامة دولة فلسطينية.

المنظور السعودي

بالنسبة إلى محمد بن سلمان، مثّلت الزيارة نقطة تحوّل مهمة في تحسين صورة المملكة في الولايات المتحدة بشكل خاص وفي الغرب بشكل عام. من وجهة نظره، تشهد نتائج الزيارة على دور المملكة السعودية كلاعب محوري في النظامين الإقليمي والدولي. فالمراسم الكاملة في البيت الأبيض - بما في ذلك عشاء رسمي يُخصص عادةً لرؤساء الدول - والاجتماعات المطولة، واعتراف الرئيس ترامب العلني بولي العهد بن سلمان كزعيم شرعي لا جدال فيه للمملكة، كلها تعكس تحولًا كبيرًا عن الماضي القريب، لا سيما خلال إدارة بايدن عندما كانت الصورة العامة لولي العهد في الولايات المتحدة عائقًا رئيسيًا أمام تحسين العلاقات.

ضمان التزام الولايات المتحدة ببيع أسلحة متطورة

إذا تم الوفاء بالتزام الولايات المتحدة، فإن بيع الأسلحة المتطورة - بما في ذلك طائرات F-35 ، وهي واحدة من أكثر الطائرات تقدمًا في سلاح الجو الأمريكي - سيمثل تطورًا تاريخيًا، حيث ستكون المملكة السعودية أول دولة عربية تستلم هذه الطائرات. وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات تلقت وعدًا مماثلًا عند انضمامها إلى اتفاقيات إبراهيم، وهو ما لم يتحقق في النهاية. حتى لو أجّل الكونغرس الصفقة، فإن الإعلان بحد ذاته يُشير إلى أن واشنطن تنظر إلى الرياض كشريك أمني مركزي، وأن ميزان القوى في الخليج والشرق الأوسط يميل لصالحها.

ومن الإنجازات الأخرى للرياض رفع القيود الأمريكية على تصدير الرقائق المتطورة إلى المملكة السعودية، التي تسعى إلى ترسيخ مكانتها كمركز تكنولوجي عالمي، بما في ذلك أنظمة الذكاء الاصطناعي المتقدمة، لاستخدامها في مشاريع طموحة مثل مدينة "نيوم". وتعكس موافقة واشنطن على هذا، رغم الوجود القوي للشركات الصينية في المملكة، ثقة أمريكية استثنائية بالسعوديين، مع أن هذه الخطوة ربما جاءت بشروط، مثل زيادة الرقابة و/أو فرض قيود على النشاط الصيني في المملكة.

بالإضافة إلى ذلك، منحت واشنطن المملكة السعودية صفة "حليف رئيسي من خارج الناتو". ورغم أن هذا القرار رمزي إلى حد كبير - وهو ما تتمتع به بالفعل الكويت والبحرين وقطر - إلا أنه يوفر مزايا في مجال المشتريات العسكرية، ويُشير إلى العالم بأن الرياض تُعاد إلى مكانتها كشريك رئيسي في الهيكل الأمني الأمريكي. إلى جانب هذه الإنجازات، لم يتحقق الهدفان الرئيسيان للسعودية: اتفاقية دفاع رسمية ملزمة، إذ لم تحصل الرياض بعد على موافقة أمريكية على اتفاقية دفاع رسمية كهذه، والتي يُقصد بها أن تكون إطارًا دفاعيًا مقابل التزام سعودي بالتنسيق السياسي والإقليمي. على مدار عامين، سعت السعودية إلى إطار عمل يتضمن التزامًا أمريكيًا صريحًا بالدفاع عن المملكة في حال تعرضها لهجوم. (منحت واشنطن قطر وثيقة مماثلة - أمر رئاسي - عقب الضربة الإسرائيلية في الدوحة، لكنها لم تُعمّم هذه الصيغة على الرياض).

الهدف الثاني الذي لا يزال بعيد المنال بالنسبة للسعودية هو "اتفاقية 123" التي تسمح بإنشاء بنية تحتية نووية مدنية تحت إشراف أمريكي. على الرغم من التقدم المحرز في المناقشات الثنائية حول هذه القضية على مر السنين، يرفض الكونغرس الموافقة على اتفاقية تسمح بالتخصيب المحلي في السعودية، ويبدو أن بن سلمان غير مستعد للتخلي عن السيطرة على جميع مكونات دورة الوقود النووي. قد تستخدم واشنطن كلًا من اتفاقية الدفاع والتعاون النووي كورقة ضغط للتطبيع المستقبلي مع إسرائيل دون الحاجة إلى تنازلات سياسية سعودية كبيرة. إذا كان الأمر كذلك، فسيكون ذلك مفيدًا لإسرائيل.

أما بالنسبة للعلاقات مع "إسرائيل"، فقد توافق الرياض في النهاية على التطبيع، لكنها تصر على أنها لن تفعل ذلك دون خطوات جادة نحو تسوية إسرائيلية فلسطينية. من وجهة نظر واشنطن، فإن عدم إحراز "إسرائيل" أي تقدم يسمح لها بالاحتفاظ بأقوى أوراق المساومة - الدفاع والتعاون النووي - إلى حين التوصل إلى اتفاق تطبيع حقيقي.

المنظور الاسرائيلي

بالنسبة إلى "إسرائيل"، تُعد زيارة ولي العهد إلى واشنطن حدثًا معقدًا، يرمز إلى فرصة تاريخية ومخاطر جسيمة في آن واحد. لا يقتصر الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية على الأسلحة والتطبيع بين الرياض والقدس فحسب، بل يعكس أيضًا الدور الجديد للمملكة السعودية كحليف استراتيجي رائد ضمن المحور الأمريكي في الشرق الأوسط. لذلك، ستحتاج إسرائيل إلى إعادة تعريف دورها كشريك فاعل ضمن هذه البنية الإقليمية التي تعتزم الإدارة تعزيزها.

الفرص

من وجهة نظر إسرائيلية، تتمثل إحدى النتائج الإيجابية المحتملة في ترسيخ وجود أمريكي طويل الأمد في الشرق الأوسط. من شأن اتفاقية أمنية مع المملكة السعودية، مدمجة ضمن شبكة أوسع من الدول الموالية لأمريكا (مصر والأردن

والإمارات)، أن تخلق بيئة استراتيجية أكثر ملاءمة لإسرائيل - على الأقل رسميًا - مع تمكين تعاون أمني واقتصادي وتكنولوجي أوثق.

التطبيع مع السعودية

حتى لو كانت الخطوات الأولى محدودة ومشروطة، فإن التطبيع مع السعودية سيكون إنجازًا هائلاً لمكانة "إسرائيل" واندماجها في العالمين العربي والإسلامي، مكملًا العملية التي بدأت باتفاقيات إبراهيم. مع ذلك، ستحتاج المملكة السعودية إلى إقناع شعبها والمنطقة بإحراز تقدم ملموس في القضية الفلسطينية، متمثلاً في تحسن الأوضاع في قطاع غزة وتجديد الالتزام بالعملية السياسية.

المخاطر

تثير مبيعات الأسلحة المتطورة إلى المملكة السعودية، وشراكة أوسع في الدفاع الإقليمي، وربما حتى تعاون نووي مدني مستقبلي، مخاوف في "إسرائيل". وتتمثل المخاطر الرئيسية في احتمال تراجع التفوق العسكري النوعي لإسرائيل، وتخفيف القيود على نقل الأسلحة المتطورة إلى الرياض مستقبلاً، وظهور نموذج يشجع دول الخليج الأخرى على المطالبة بمشاريع نووية مماثلة. إن موافقة الولايات المتحدة على مناقشة برنامج نووي مدني في المملكة السعودية قد تُشكل سابقة إقليمية مثيرة للقلق، لكن محاولة عرقلة المشروع بشكل قاطع قد تدفع الرياض إلى اتباع مسارات بديلة.

لا تستطيع "إسرائيل" منع الولايات المتحدة من بناء علاقة أمنية قوية مع السعودية، لكنها تستطيع التأثير على تفاصيل هذه الترتيبات. إذا حاولت "إسرائيل" منع بيع الأسلحة المتطورة تمامًا ونجحت، فقد تلجأ السعودية إلى الصين أو فرنسا أو بريطانيا، مما يترك "إسرائيل" في مواجهة أسوأ نتيجة ويحرمها من آليات الرقابة الأمريكية. ومن المرجح أيضًا أن تنتقد إدارة ترامب الضغط الإسرائيلي على الكونغرس لمنع مبيعات الأسلحة إلى السعودية.

تهميش إسرائيل - أو دمجها في العملية

يُمثل السيناريو الإشكالي لإسرائيل سيناريو تُصاغ فيه الاتفاقيات الأساسية بين واشنطن والرياض، مع إعطاء أولوية واضحة للمصالح السعودية والأمريكية، ولا تُؤخذ الآثار المترتبة على إسرائيل في الاعتبار إلا لاحقًا - إن وُجدت أصلًا. في هذا السيناريو، قد تجد إسرائيل نفسها أمام أمر واقع فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية والنووية والاقتصادية، وقد تُضطر إلى تعديلها بأثر رجعي.

يُمثل السيناريو الأكثر ملاءمة سيناريو تُشارك فيه تل أبيب بنشاط في المناقشات حول هياكل الدفاع، وتُنسق الخطوات مع واشنطن والرياض تجاه إيران ووكلائها، وتُشجع بشكل مشترك مشاريع اقتصادية مع السعودية تدعم رؤية 2030 وتُفيد الاقتصاد الإسرائيلي.

توصيات سياسية

- على إسرائيل أن تتصرف كشريك، لا كمتفرج: إن الواقع المتغير في الشرق الأوسط ليس تحت سيطرة "إسرائيل" الكاملة، ولكن بإمكان إسرائيل التأثير عليه. ينبغي على إسرائيل توسيع حوارها المباشر مع واشنطن والرياض، ليس فقط من خلال القنوات الرسمية، بل أيضًا عبر آليات التنسيق غير الرسمية وشبكات الأعمال، لتضع نفسها كشريك طبيعي في الهيكل الجديد، وليس كطرف فاعل يتفاعل بعد وقوعه مع اتفاق أمريكي سعودي.

- على "إسرائيل" تحديد "خطوطها الحمراء" ودرجة مرونتها: يجب على "إسرائيل" أن توضح لنفسها وللولايات المتحدة نقاطها غير القابلة للتفاوض: أنواع الأسلحة المتطورة التي يجب ألا تُباع للسعودية دون تعويض أمني كبير؛ والقواعد الدنيا التي يجب أن تحكم استخدام القدرات النووية المدنية لمنع مخاطر الاستخدام المزدوج؛ والالتزامات الأمريكية المطلوبة لضمان ألا تُشكل القدرات المنقولة إلى السعودية تهديدًا مباشرًا لأمن "إسرائيل" - بما في ذلك الأنظمة المُقدمة، وآليات الرقابة على أي نشاط نووي مدني، ودمج "إسرائيل" في هياكل الدفاع الجوي والإقليمي التي تُقلل من المخاطر. ولأن "إسرائيل" أصبحت تعتمد

بشكل متزايد على المظلة الأمنية الأمريكية، يجب عليها تحديد الخطوط الحمراء بوضوح لتجنب الانجراف إلى وضع شبه محمية دون خيار سوى الموافقة على القرارات المتخذة دونها.

ـ يجب أن تكون "إسرائيل" مستعدة لتحديد الثمن الذي ستدفعه في السياق الفلسطيني: من شبه المؤكد أن أي خطة تطبيع مقترحة بين "إسرائيل" والمملكة السعودية ستتضمن بعض العناصر الفلسطينية. من حيث المبدأ، يمكن لإسرائيل اختيار المعارضة تلقائيًا، مما سيُصوّرها على أنها "المفسدة"، أو محاولة البدء في صياغة الشروط وتشكيلها بحيث تكون أكثر منطقية من وجهة نظرها. قد يكون خيار "إسرائيل" عندئذٍ بين سعر معقول ومتدرج تحدده هي أو سعر يُملى من الخارج كشرط مسبق للتطبيع.

ـ يجب أن تنظر "إسرائيل" إلى التقارب الأمريكي السعودي كجزء من صراع استراتيجي أوسع: زيارة ولي العهد إلى واشنطن ليست مجرد "حدث سعودي"؛ بل هو جزء من جهود إدارة ترامب الأوسع لإعادة تشكيل الشرق الأوسط في وقت تنشغل فيه الولايات المتحدة أيضًا بمجالات أخرى، مثل المنافسة مع الصين، والحرب بين روسيا وأوكرانيا، وتحديات الهجرة، والقضايا المرتبطة بالتقنيات المتقدمة. بالنسبة إلى "إسرائيل"، لا ينبغي أن يقتصر السؤال على نتائج الزيارة، بل على ما إذا كانت "إسرائيل" قادرة على التكيّف مع النمط الجديد للسياسة الإقليمية الأمريكية، لا سيما في ضوء توقع واشنطن أن يتحمل حلفاؤها حصة أكبر من العبء الأمني. لذلك، يجب على "إسرائيل" تبني موقف "الشراكة الاستباقية". وإلا، فإنها تخاطر بالوقوع في بيئة استراتيجية تتشكل من دونها، ومع ذلك لا تزال تتطلب تعديلات على سياستها الأمنية.

Eldad Shavit & Yoel Guzansky, The Washington–Riyadh Axis: The Alliance Shaping the Middle East and the

Challenge for Israel, NSS Insight No. 2064, November 27, 2025; https://www.inss.org.il/publication/mbs-trump/